٤/ج) بذلك يشترك كل مصير في ذاته في تشريع القانون الطبيعي لملكة المصير ، ويجعله حدا طبيعيا لحريته ٠

٤/د) ان حرية المصير في ذاته ـ وفق هذه العلاقة الطبيعية ـ لم تطابق بين كل المصائر الا لانها كانت عضوا في « مجلس الشورى » الذي شرع هذا الحد ٠

٤/هـ) ان حرية كل المصائر هي التي ارتضت مملكتها وجعلتها ممكنة ٠

٤/و) ان حرية كل المصائر تعبر عن علاقتها بنفسها على هذا النحو :

٤/و/أ) انها حرية **تتصف بالكلية والشمول**، وتختار مسلماتها من طبيعيتها٠

٤/و/ب) انها حرية **تطابق مصيرين** ، فهي تطرد من مملكتها كل ما يجعل المصير في ذاته سلعة ٠

٤/و/ج) انها حرية **وضعت بنفسها حدها الطبيعي** في مملكة اطلقنا عليها اسم مملكة المصير ٠

٥) تكون الحرية الانسانية مطلقة اذن حين تتخلص من كل عنصرية رأسمالية او عرقية او توراتية ٠

٥/أ) وهي مطلقة طالما انها اعطت لكل الانسانية مملكة مصيرها ٠

٥/ب) ومع هذا الاطلاق لا تستطيع الحرية ان تتعارض مع نفسها ٠

٥/ج) كل مصير في ذاته يمارس هذه الحرية وفق المبادىء السابقة انما يجعل من هذه الممارسة موضوعا (مقابل المحمول) ٠ وهو موضوع مناظر لقوانين الطبيعة ٠

٥/د) وكل طبيعة برهانية تميز نفسها بمصيرها ٠

٥/هـ) وهذا المصير هو مادة كل حرية انسانية ٠

٥/و) وحين نريد اطلاق هذه الحرية من شروط من يريد تحقيق هذا المصير او ذلك ، فان علينا ان نفحص المصير نفسه ٠ بحيث لا نجعله مصيرا محمولا ، بل **موضوعا مستقلا** لا تناقضه ممارسة دون ان تكون ممارسة عنصرية ٠

٥/ز) طالما ان كل ممارسة للحرية الانسانية تتجه الى هذا المصير ، فان المصير (الموضوع المستقل) لن يكون شيئا آخر غير الحرية الانسانية ذات الاستقلال ، والمتصفة بالكلية ، والشمول على كل المصائر الممكنة ، بما في ذلك التاريخ ٠